

Distr.: General  
7 September 2004  
Arabic  
Original: Spanish

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والخمسون  
البندان ١١٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال  
مسائل حقوق الإنسان  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الإعلان الصادر في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ عن  
حكومة كوبا الثورية.

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقتين من وثائق الدورة الثامنة  
والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١١٧ "مسائل حقوق الإنسان"  
و ١٥٦ "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أورلاندو ريكيخيو غوال  
السفير والممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

### بيان صادر عن الحكومة الثورية

رغم التحذيرات المتكررة الصادرة عن كوبا، عمدت رئاسة بنما، ميرييا موسكوسو، بشكل مكرر ومثير للجدل، إلى التوقيع على المرسوم ٣١٧ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس، والذي عفت بموجبه عن الإرهابيين الأربعة المتحدرين من أصل كوبي الذين احتجزوا وحوكموا وأدينوا في بنما لتخطيطهم لهجوم على الرئيس فيدل كاسترو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

لقد نُفذ هذا المرسوم فجر اليوم، عقب ساعات قليلة من رحيل سفيرنا، الرفيق كارلوس زامورا رودريغيس، عن الأراضي البنمية بعدما طردته سلطات بنما في إطار مناورة هدفها تهمة الظروف لإطلاق سراح الإرهابيين لويس بوسادا كاريس، وغسبار خيمينيس اسكويبدو، وغيرهم نوفو سامبول وبيدرو ريمون رودريغيس.

ويأتي هذا المرسوم تأكيداً لصحة وخطورة التقارير التي أوردتها كوبا والتي حذرت السلطات البنمية منذ لحظة اعتقال هؤلاء الأربعة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، سواء بصورة علنية أو عن طريق القنوات الدبلوماسية، حيال العواقب الوخيمة التي من شأنها أن تترتب على إطلاق سراح هؤلاء الإرهابيين بشكل أو بآخر بالنسبة لمصادقية بنما. وقد أتت تقارير كوبا هذه واضحة بصورة مباشرة أكثر اعتباراً من يوم ١٧ آب/أغسطس الماضي حينما تأكدت حكومتنا، استناداً إلى مصادر معلومات دقيقة وموثوقة، من أن رئاسة بنما المنتهية ولايتها ستصدر عفواً عن هؤلاء الإرهابيين.

إن هذا الإجراء الذي اتخذته الرئاسة موسكوسو، بالتآمر مع حكومة الولايات المتحدة ومع المافيا الإرهابية في ميامي، قبل أسبوع فحسب من انتهاء ولايتها الرئاسية، إنما يأتي تنويهاً لعملية تورط مع الإرهاب الموجه ضد كوبا وحماية للإرهابيين المذكورين المتحدرين من أصل كوبي، وهي عملية بدأت في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، عندما رفضت رئاسة بنما المذكورة، من خلال القرارات التنفيذية ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١، الطلب العادل والمبرر الذي قدمته حكومتنا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بتسليم الإرهابيين الأربعة، عملاً بأحكام التشريع البنمي والصكوك الدولية المعمول بها.

ولو تم قبول الطلب المذكور، لكان ذلك أتاح محاكمة أولئك الأشخاص على الجرائم التي ارتكبوها على مدى عقود ضد شعبنا، متسببين للأسر الكويتية بالكثير من الآلام والمعاناة.

وحدير بالإشارة أن لويس بوسادا كاريس مسؤول مباشرة عن حملة أعمال إرهابية، من بينها تفجير طائرة تابعة لشركة الطيران الكويتي في عام ١٩٧٦، أثناء تحليقها في الأجواء وعلى متنها ٧٣ شخصا لقوا حتفهم؛ وهو مسؤول أيضا عن شن هجمات بالقنابل على فنادق كويتية في أواخر التسعينات مما أودى بحياة السائح الإيطالي الشاب فايو دي تشيلمو، ناهيك بمحاولات عديدة لاغتيال قائدنا الأعلى. وبوسادا كاريس هذا هارب من العدالة الفنزويلية.

أما غسبار خيمينيس اسكويبدو، فمن بين جرائمه العديدة اغتيال خبير الصيد البحري الكويتي أرتنيان دياس دياس في المكسيك، فضلا عن ضلوعه في التحضير لهجمات بالقنابل طالت الفنادق الكويتية وفي تدريب المرتزقة الذين جُندوا للقيام بهذه الأعمال الإرهابية. وخمينيس اسكويبدو هارب من العدالة المكسيكية، وكان قد لوحق قضائيا بجرمة الاتجار بالمتفجرات والمخدرات.

وأما غيرمو نوفو سامبول، فإلى جانب كونه متهما بوضع مواد متفجرة في سفارات كوبا وفي طائرات وسفن البلدان التي تقيم علاقات تبادل اقتصادي مع كوبا، مما يجعله مطلوبا من بلدان عديدة، فقد عمل في خدمة المخابرات التشيلية إبان حكم الدكتاتور الدموي أوغوستو بينوشيه، وشارك في عملية اغتيال أورلندو ليتليه، مستشار حكومة الوحدة الشعبية، في إطار عملية تمت في واشنطن. فضلا عن ذلك، فإن نوفو سامبول متورط مباشرة في تدريب إرهابيين آتين من أراضي الولايات المتحدة تم إلقاء القبض عليهم في كوبا في عام ٢٠٠١ بعد أن نزلوا على سواحلنا بغية شن هجمات على المنشآت المدنية والسياحية في بلدنا.

وأما بيدرو ريمون رودريغيس، فكان وراء عملية اغتيال الدبلوماسي الكويتي فيليكس غارسيا رودريغيس في نيويورك يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، واغتيال المهاجر الكويتي خوسيه إولاليو نغرين، فضلا عن زرعه قنابل في مقر البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٧٩، ومحاولته اغتيال السفير الكويتي لدى الأمم المتحدة عقب بضعة أشهر من ذلك.

هذا هو نموذج الإرهابيين الدوليين الذين صدر للتو عفو عنهم من جانب رئيسة بنما التي ضربت تماما عرض الحائط بعدم اكتمال العملية القانونية التي كانت سارية بحقهم. فقد

كانت المحكمة البنمية التي حاکمت هؤلاء الإرهابيين بتهمة التخطيط لاغتيال قائدنا الأعلى في عام ٢٠٠٠ قد أصدرت حكما على لويس بوسادا كارييس وغسبار خيمينيس اسكوبيدو بالحبس ثمانية أعوام، وعلى غيرمو نوفو سامبول بالحبس سبع سنوات. ولكن هذين الحكمين تعرضا لطعن من المحامين الذين يمثلون المنظمات العمالية والطلابية ومنظمات السكان الأصليين البنمية، كونهما لا يتناسبان وخطورة الجريمة المرتكبة، فضلا عن أوجه الخلل التي اعترت المحاكمة نفسها.

بل إن الرئيسة موسكوسو لم تترث إلى حين بت المحاكم البنمية العليا بموضوع الطعن، وهو أمر يشكل، إلى جانب كونه انتهاكا للتشريع البنمي، ازدراء صارخا للسلطة القضائية في بلدها نفسه.

كذلك، وعلى نحو ما أعرب عنه البلاغ الصادر هذا الصباح عن وزارة الحكم والعدل في جمهورية بنما التي أعلنت توقيع الرئيسة موسكوسو على المرسوم ٣١٧ الذي عفت بموجبه عن الإرهابيين الأربعة، فقد أذن دستور جمهورية بنما في مادته ١٧٩ بـ "إصدار عفو عن الجرائم السياسية، وخفض العقوبات ومنح الحرية المشروطة للمتهمين بالجرائم العامة".

ألعل الرئيسة مييريا موسكوسو تعتبر الإرهاب "جريمة سياسية"؟ إن الجرائم التي حوكم هؤلاء الإرهابيون على أساسها وأدانتهم بموجبها محكمة بنمية، لا علاقة لها بالبتة بـ "الجرائم السياسية". بل إن الإرهابيين الأربعة الذين عفت عنهم اليوم رئيسة بنما لا يُعدون كونهم مجرمين وإرهابيين ومرترقة خسيسين كادوا بمحاولة اغتيالهم الرفيق فيدل أن يودوا أيضا بحياة المئات من أبناء الشعب البنمي.

لذا، تؤكد كوبا مجددا أن العفو الذي أملته الرئيسة موسكوسو لا ينتهك التشريع البنمي فحسب، بل إنه ينتهك الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب التي وقعتها جمهورية بنما نفسها. وهو يشكل إهانة لضحايا الإرهاب وأسراهم، ويجعل من رئيسة بنما شريكة في الإرهاب ومسؤولة عن إفلات القتلة الأربعة من العقاب.

إن الحكومة الثورية تذكر بأنها أعلنت في مذكرتها الرسمية المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس أن العفو عن الإرهابيين سوف يؤدي تلقائيا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهو تحذير كررته في المذكرة المنشورة يوم أمس ٢٥ آب/أغسطس.

من هنا، وتنفيذا للحكم الصادر عن مجلس الدولة، تعلن الحكومة الثورية أنها ستقطع اعتبارا من هذه اللحظة، الساعة ١٦/١٥ من يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإلى أجل غير

مسمى، العلاقات الدبلوماسية التي تربط جمهورية كوبا بجمهورية بنما، الدولة التي برهنت عن عجزها عن تجنب الإجراء الرهيب الذي أُنْخِذَ لتوه بحق شعب كوبا.

إن رئيسة بنما، شريكة الإرهاب وحاميته، ستتحمّل المسؤولية التاريخية عن هذا العمل المقزز والخائن، وستكون أيضاً مسؤولة عن الجرائم الجديدة التي قد يرتكبها هؤلاء القتلة المنحطون في المستقبل.

صدر عن حكومة كوبا الثورية

حُرر في هافانا بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤

---